هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي (المدى)

طبق الاصل

مؤيد نعمة

انتحار مريح نوعاما

ترجمة: فاروق السعد

وجد وزير الداخلية السوري، غازي كنعان- الذي استجوب اخيرا من قبل محققي الامم المتحدة حول اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق- مقتولا في مكتبه. قد يعتبر الرئيس بشار الاسد أن "انتحار" وزيره امرا مريحا نوعاًما، الا ان ذلك يمكن ان يضعف نظامه.

من الغريب ان يكون الانتحار مخرجا شائعا لكبار المسؤولين السوريين. فقبل خمسة اعوام اقدم رئيس الوزراء محمود الزعبي، بعد طرده من منصبه بفترة قصيرة، على اطلاق النار على نفسه عدة مرات عندما كان تحت الاقامة الجبرية في منزله. و الان صادف وزير داخلية البلاد ،غازي كنعان، المصير ذاته. ان حادث الوفاة الاخيرة، على اية حال، يحمل دلالة اكثر اهمية. ففي يوم الاربعاء ١٢تشرين الاول، اعلنت سوريا أن السيد كنعان قد وجد ميتا في مكتبه، على ما يبدو بعد اطلاقه النار في فمه. كان موته قد كشف النقاب عنه بعد ساعات فقط من اتصاله الهاتفي بمحطة اذاعية لبنانية لكي ينفي الاشاعات حول معلومات قيل بانه ذكرها لمحققي الامم المتحدة. و قاموا اخيرا باستجوابه مع مسؤولين امنيين سوريين حول عملية اغتيال رفيق الحريري، رئيس وزراء لبناني سابق الذي كان يعارض الهيمنة العسكرية و السياسية لسوريا على بلاده. لقد انهى السيد كنعان مقابلته الاذاعية بقوله:" اعتقد بان هذا قد يكون اخر تصريح ادلى به". و بفترة متزامنه تقريبا، كان السيد الاسد يجري مقابلة مع محطة التلفزيون CNN الامريكية، مكررا انكاره لوجود اية علاقة له او لنظامه بمقتل الحريري. و الاكثر اثارة للفضول، في مقابلة حديثة اخرى، قال الرئيس السوري إنه لو وجد اي شخص في حكومته "قد تصرف على انفراد" ، فان ذلك سيعتبر خيانة، قد تكون عقوبتها الاعدام. كان السيد كنعان في نفس الوقت رجل مخابرات لا يرحم و عضو في نخبة الاقلية العلوية التي تهيمن على السلطة في سوريا (التي ينتمي الاسد اليها). ومنذ ٢٠ عاما لغاية ٢٠٠٢، كان السيد كنعان يحكم من الناحية الفعلية لبنان باعتباه ممثلا لسوريا في البلد المجاور. و باعتباره المتحكم الاكبر بالاحزاب اللبنانية التي كانت تدور بينها صراعات مريرة، كان يمارس و بشكل منتظم عمليات قتل طالت اعداء سوريا قبل المساعدة في ابرام الاتفاق في عام ١٩٨٩ الذي وضع حدا للحرب الاهلية اللبنانية التي دامت ١٥ عاما وتوج سوريا باعتبارها الحاكم الاعلى في لبنان. ان السلام الذي اعقب ذلك، قد تم فرضه بواسطة المؤسسة الامنية التي كانت تتصل بشكل مباشر بالسيد كنعان، الذي قام بمكافاة اصدقائه بسخاء، و الجنرالات السوريين و السياسيين اللبنانيين المؤيدين لسوريا على حد سواء. عندما عاد الى دمشق كمدير للامن السياسي قبل ثلاثة اعوام، وقبل ان يصبح وزيرا للداخلية في تشرين الاول ٢٠٠٤، كان السيد كنعان يمثل ركيزة من ركائز النظام. و لكن ازاحته من عملية الاشراف المباشر على لبنان لم يكن يبشر بالخير بالنسبة لسوريا. فالسخط اللبناني المتنامي ضد النفوذ السوري قد اندلع بعد مقتل الحريري، في شباط، الذي اتهم الكثير من اللبنانيين بشكل غريزي سوريا بالضلوع وراءه. ان الاستنكار الدولي قد اجبر سوريا على سحب قواتها و الى تخريب شبكة الاشراف التي انشأها السيد كنعان، الى درجة ان الانتخابات اللبنانية في هذا الصيف قد انتجت حكومة مناهضة بقوة لسوريا. و ما هو اسوأ، فان تحريات الامم المتحدة حول مصرع الحريري قد اتهمت رؤساء الاجهزة الامنية اللبنانية الذين كان السيد كنعان قد قام بتعيينهم في مناصبهم، حيث القي القبض على العديد منهم. وفي الشهر الماضي، سار رئيس محققي الامم المتحدة، دتلف مليس، بتحقيقاته بشكل اقرب. و انصياعا للضغوط الدبلوماسية الكبيرة، سمح له السيد الاسد باستجواب كبار مسؤولية، بضمنهم السيد كنعان و خلفه في لبنان لغاية الانسحاب السوري، انكر السيد كنعان الشائعات التي نشرت في وسائل الاعلام اللبنانية التي ذكرت بانه سلم محققي الامم المتحدة ملفات موسعة عن الفساد في لبنان خلال فترة توليه المنصب و عرض عليهم صورا فوتوغرافية للصكوك التي تسلمها من الحريري. تزايدت الشكوك، على اية حال، حول الكيفية التي سيرد فيها نظام السيد الاسد الهش في حالة اتهامه في مقتل الحريري و الطلب منه تقديم مسؤولين الى المحاكمة. و لان دمشق معزولة دبلوماسيا، و محصورة من الناحية العسكرية بين اسرائيل و القوات الامريكية في العراق، فان السيد الاسد ربما قد استنتج بانه سيكون من الحكمة ان يقدم كبش فداء. فهل كان ذلك هو السيد كنعان؟ وحتى لو توقف الاثر المخفي للادلة عند باب السيد كنعان، فان ذلك قد لا يعفي السيد الاسد من المسالة. ان فقدان مثل هذه الشخصية المرموقة في نظامه المتذبذب يبدو أنه سيضعفه في المستقبل، خصوصا اذا ما وجد حلفاء السيد كنعان صعوبة في تقبل التفسير الرسمي من ان موته كان انتحارا. يواجه الرئيس، عشيرته و حزب البعث الحاكم ازمة تعتبر الاعمق منذ ان وطد والده، حافظ الاسد، الدكتاتورية في سوريا قبل ٣٥ عاما. وفي الوقت الذي كانت فيه سوريا في يوم ما تعتمد على الدعم من الاتحاد السوفيتي و التضامن العربي، فان سوريا الان لا تمتلك الا القليل من الاصدقاء باستثناء ايران. ان امريكا منزعجة بسبب الشكوك التي تدور حول دعم سوريا للمتمردين في العراق و للدعم الذي تقدمه لمجموعات اخرى تعتبرها امريكا ارهابية. تحدث سفير امريكا لدى العراق اخيرا بغموض حول كون "جميع الاحتمالات" مفتوحة بصدد الكيفية التي يمكن ان تعاقب فيها سوريا. لو تم تقديم دليل الى مجلس الامن يثبت تورط نظام السيد الاسد- او ما هو اسوأ- في عملية اغتيال الحريري، و لو فشلت دمشق في تسليم المشتبه فيهم للمحاكمة، فان حكومة الاسد ستلاقي بالتاكيد المزيد من العزلة، و عملية تدويل للعقوبات المفروضة الان من طرف واحد وهو امريكا. ان ذلك قد لا يخدم الا حالة الاضطراب التي تتكون في سوريا بسبب وجود امراض كالفساد و البطالة. و سواء كان النظام سيرد على تلك الضغوط عن طريق الاصلاحات، او الهجوم او الانهيار(ان لم يكن بالاطاحة بالنظام) فان ذلك عصي على التوقع.

عن: الايكونومست

صدام يستحق مصير النازيين

بقلم : جون كيفان
ترجمة المدى

"اريد ان اعرف اية سلطة استعدتني هنا.. وعندما اعرف اية سلطة قانونية ، فانني أجيب. تذكروا. انا ملككم ، مملككم الشرعي ، واعلموا أي خطايا تلقون بها على رؤوسكم. فكروا جيداً ، اقول فكروا جيداً قبل ان تتمادوا فتنتقلون من خطيئة الى خطيئة اعظم ، لذلك اعلموني بأية سلطة قانونية اجلستموني هنا ، ولن اكون ممتنعاً عن الاجابة. وفي هذه الاثناء لن اخون ثقتي".

شارلز الأول

" من انتم؟ أريد ان اعرف من انتم. ماذا تريده هذه المحكمة؟ انني احتفظ بحقوقي الدستورية كرئيس لدولة العراق. انني لا اعترف بالجهة التي خولتكم".

صدام حسين

ان محاكمة من هو على راس الدولة دائماً ما تضع تحت الاختبار البراعة القانونية للنظام القضائي. ان المحاكمات التي تجري كل يوم تنعقد باسم الدولة أو باسم الجمهورية كما في فرنسا، أو بالسلطة الدستورية: شعب الولايات المتحدة كما في أمريكا.

أو ما هو على رأس الدولة مثل التاج ، كما في بريطانيا . لذلك ففي كل نظام تقريباً فان رئيس الدولة المتهم قد يرفض الاعتراف بسلطة المحكمة كما فعل شارلز الأول امام البرلمان البريطاني في العام ١٦٤٩، في النهاية اصرت المحكمة على نظامها القضائي المعترف به وتركت الملك يحتج دون جدوى. آدين شارلز الأول وحكم عليه بالموت يوم السبت، ونفذ فيه الاعدام يوم الخميس الثاني.

عندما اعدمت الجمهورية الفرنسية الاولى لويس السادس عشر وماري انطوانيت، فقد حرضت الممالك الاوروبية على شن حرب على فرنسا وعندها لم يجن البرلمانيون أي نفع في نهاية الامر.

والذين صوتوا لصالح واعدام الملك شارلز الأول فقد اتهموا بأنهم قتلة وأعدم الكثير منهم عندما استعاد شارلز الثاني العرش البريطاني، وكرومويل نفسه الذي كان ميتاً حينها، فقد نبش قبره وعرض علنا على المشنقة، ولاتزال جمجمته موجودة في مكان ما حتى الان كأثر فظيع وكتحذير من المخاطر التي يواجهها كل من يلجأ الى القانون لمحاكمة ملك.

ليس بامكان صدام حسين ان يأمل بتدخل كهذا. ان واحداً من اخطائه العديدة انه نفر جميع اصدقائه المقربين والبعيدين. انه يجد نفسه الان بذات المأزق الذي كان فيه مارشال بيتان عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

مع الفارق ان بيتان لم يتهم بارتكاب جرائم قتل جماعية، وكان قد وصل الى منصب رئاسة الدولة من قبل مجلس النواب، وليس بانقلاب عسكري.

الأكثر من ذلك، لم يكن بمقدور ديغول المصادقة على حكم الاعدام بحق ضابط قيادي قديم كان تابعاً له، وبذلك سمح للرجل التسعيني ان يقضي عقوبته في السجن في جزيرة ايل دي يو، حيث مات.

من المستحيل التنبؤ بنتيجة محاكمة صدام، مع ان العراق لايزال يحتفظ بقانون عقوبة الاعدام التي طالب بها المدعي العام. إذا سبب مثول من هو على رأس الدولة صعوبة ما امام المحكمة، فأن فرض حكومة الاعدام يضاعف الصعوبات عدة مرات.

ان بريطانيا الان واحدة من دول كثيرة خطرت عقوبة الاعدام كونها غير مبررة. لذلك فان بريطانيا، كونها جزءاً من المحاكمة، قد تجد نفسها مرغمة على معارضة الحكم. ومن المؤكد انها غير قادرة على المشاركة مرة اخرى في محاكمة شبيهة بمحاكمات نورنبرغ طالما ان القضاة هناك، وقد كان منهم قضاة بريطانيون، قد حكموا عدة احكام بالموت، نفذ العديد منها .

قد يكون البديل لمحاكمة صدام هو إرساله الى محكمة الجرائم الدولية التي يمثل امامها الآن سلوبودان ميلوسوفيتش. الصعوبة هنا تكمن في عدم وجود قانون دولي يشتمل على جميع الجرائم التي يتهم صدام بارتكابها. فمن جهة، يمتلك صدام قضية قوية، طالما ان بمقدوره تبرير افعاله بحجة "دواعي الحفاظ على امن الدولة" في العديد من الحالات. بكلمات اخرى، عندما يتهم صدام بقتل اعدائه السياسيين الذين انتفضوا ضده، سيكون بمقدوره رد ذلك، كونه رئيساً للدولة، بان واجبه كان فرض النظام والقانون وان حدثت وفيات فانها ستعتبر "نتائج ثانوية مؤسفة" لكن اذا كان المدعي العام قادراً على عرض احداث القتل بانها مورست من دون مبرر، أو ان يكون قادراً على إثبات ان القتل طال أبرياء أو ان القتل تم بوحشية فان صدام والحالة هذا سيفقد حجة الدفاع كونه رئيساً لدولة يحمي امنها.

في عام ١٩٤٥، ارغم الحلفاء وهم يواجهون صعوبة في محاكمة هتلر، على اصدار مجموعة قوانين للتحضير لمحكمة نورنبرغ. لقد كان انتحار هتلر يشكل ارتياحاً عظيماً لهم طالما انهم تخلصوا من صعوبة محاكمة رئيس دولة شرعي. من المحتمل ان يدان هتلر حينها بشأن ارتكابه جرائم عادية، لكن هذا لم يكن غرض الحلفاء عند نهاية مآسي الحرب العالمية الثانية. ولا تتلاءم تهم ارتكاب جرائم عادية مع الوضع في العراق الآن.

أياً كانت المواربات القانونية التي ستنشأ بشأن شرعية هذه المحكمة، والتي ستكون عديدة وصارمة، فأن صدام مجرم ولا نقاش في هذا . فقد وصل الى السلطة بالقوة والخداع، واحتفظ بها بذات الطرق واستخدم السلطة والقوة التي احرزها لشن حربين عداونيتين ضد جيرانه اللتين اسفرتا عن العديد من القتلى، خاصة حربه ضد إيران حيث قتل مئات الالاف من الإيرانيين والعراقيين.

ليس هنالك من رئيس دولة مثل صدام منذ وفاة هتلر في مزاوجته بين طغيانه على أبناء شعبه وعدوانه على جيرانه وفي استخفافه وتحديه للنظام الدولي .

من ذلك المنظور، يعد صدام هتلراً آخر ويستحق المصير الذي أعده الحلفاء في عام ١٩٤٥ للدكتاتور النازي، وان كان قد غشهم بانتحاره.

يتملك المحامون الدوليون دائماً الشكوك حول الشرعية المطلقة لمحاكمات نورنبرغ، لكنها ولحسن الحظ كانت تحظى برضى الرأي العام وقبوله - أي حكم رجل الشارع العادي- ان اعوان هتلر لقوا ما يستحقون . والشيئ المهم الان هو التأكد من ان الرأي العام سوف يعيد الحكم ذاته ضد صدام.

عن: الديللي تلغراف

.. معتقدا انه لم يرتكب خطأ

الكاتبة الهنغارية غيتا سيريني ، كانت مراقبة في محاكمات نورمبرغ ثم كتبت كتاباً حول احد المتهمين الرئيسيين تحت عنوان "البرت سبير ومعركته مع الحقيقة" شاهدت السيدة سيريني محاكمة صدام وكتبت المقال التالي.

المدى

اعتقد انه من الصواب عقد المحكمة في بغداد، كما كان صائباً عقد محاكمات النازيين في نورمبرغ. لو عقدت في الخارج لما صدقها العراقيون أبداً.

في نورمبرغ، كان الامريكيون ظاهرين بشكل لا يصدق، بينما هنا فان العراقيين يتولون القضية، وبامكانكم رؤية قاضٍ عراقي. في نورمبرغ، لم نشاهد أي جندي أو شرطي ماني. لقد كانت محكمة امريكية بامتياز.

انا مسرورة لان المحكمة العراقية لم تجر على هذا النحو، لكن السؤال المثير للاهتمام هو –ماذا لو تخلص العراقيون منه بأنفسهم؟ هل كانوا سيحاكمونه ؟ انه سؤال حري بالإجابة.

اعتقد ان الاختلاف الرئيس هو انه في نورمبرغ كنا على اطلاع كامل بشان السنوات الاثنتي عشرة التي حكم فيها هتلر، بينما يجهل الغرب تماماً ما هية دول الشرق الأوسط وشعوبه. اخشى ان يكون هذا الفرق لصالح صدام. لكن الشيء المهم بحق هو انه يحاكم من قبل عراقيين .

وباستطاعة المرء ان يتمنى ان يحاكموه محاكمة عادلة مع انه من الصعب محاكمة رجال من أمثاله محاكمة عادلة ونزيهة.

الفرق الآخر، هو انه في نورمبرغ، تظاهر المتهمون بانهم ليسوا جزءاً من المحاكمة. لقد لاحظت ان البرت سبير كان الوحيد الذي استرعت المحاكمة انتباهه، بينما كان الاخرون يتململون بعصبية ويقرأون صحفاً كبيرة جداً. لقد كان من الغريب السماح لهم بفعل ذلك لكنني اعتقد بان المحكمة لم ترد ان تظهر بمظهر التسلط.

ان ما لم يفهمه الناس هو ان هؤلاء المتهمين النازيين كانوا يعتقدون بانهم رجال صالحون.. انا متأكدة من ان صدام بامكانه تقديم دفاع جيد بشان افعاله، ليس وفق ما نرى نحن، بل وفقاً لما يراه هو. إذا كنت تنطلق من البداية بان هؤلاء الناس مخطئون، فانك لا تستطيع ان تفهم ابداً. لقد كانوا يعتقدون بانهم فعلوا أشياء صالحة.

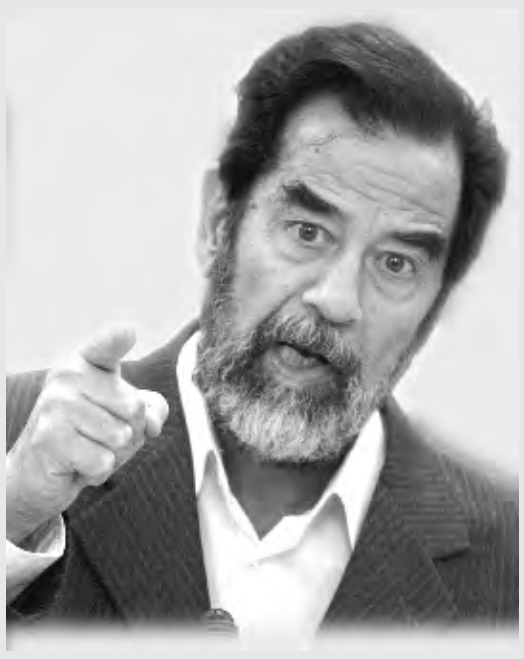

هل يعتبر صدام نفسه مذنباً؟ بالطبع لا. انه يعتبر نفسه شخصاً ايجابياً فعل اشياء ايجابية لصالح بلاده. ان هؤلاء الناس- مثلهم مثل النازيين تماماً- تتملكهم فكرة لا يستطيع اغلبنا في الغرب الاتفاق معها . وهي ان كل ما فعلوه كان مبرراً. لقد عرفت نازياً كبيراً كان يأسف على فعل اشياء كثيرة لكنه كان يقول بان هذه الأعمال كانت ضرورية بشكل مطلق.

لو كنت اصغر بعشرين عاماً، لذهبت الى محاكمة صدام، فقط لاسأل القاضي لماذا كان يبتسم عندما تحدث الى صدام وهو يسأله عن اسمه.

عند البدء بمحاكمة كهذه، هنالك الكثير من الفضول المزعج. انه شيء مهم ان تجلس في ذات الغرفة مع اناس كهؤلاء وتراقب كل حركة يقومون بها لقد بدا صدام رشيقاً، إن كان لي قول هذا . لكن هل سيتابع الناس المحاكمة عن كثب؟ على الناس في النهاية ان يمضوا الى حياتهم الخاصة.

المشكلة الرئيسة في المحكمة هي انها ليست خياراً عراقياً، كما كانت الحرب ليست من خيار العراقيين.

اما بالنسبة لضحايا صدام وأقاربهم ، فأنني اعتقد اذا انتهت المحاكمة باعدام صدام، فانهم سيكونون مسرورين، وإعدامه سيكون تنفيساً لهم .

عن: الغارديان

بقلم: غيتا سيريني
ترجمة:المدى